الأحوال الصحية والمعيشية بالجزائر أثناء حكم

الإمبراطورية الفرنسية الثانية

د.محمد دادة قسم التاريـــخ جامعة وهران

عرفت البلاد الجزائرية خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية وضعا اقتصاديا واجتماعيا مؤلما بسبب السياسة الاستعمارية التي اتبعها الفرنسيون تجاه الجزائريين، ولتوالي النكبات والكوارث الطبيعية على البلاد، كالجراد والجفاف والمجاعة والأمراض، والأوبئة. وقد نتج عنها تدهور الحالة الصحيـــة والمعيشية مما أثر سلبا على نمو السكان وأضر بوضعهم الاجتماعي، فتناقص سكان البلاد، ابتداء مـن أواخر الستينيات من القرن 19م، وهذا ما تسبب في كارثة ديموغرافيـة كادت أن تقضي على مستقبل شعب بكامله.

ويعود سبب سوء الحالة الصحية إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من المناطق الساحلية أثـــر نزول أشخاص أغلبهم من الجند الاستعماري، وكانوا قد أصيبوا في بلدانهم، وكانت المراكز الصحيـة والثكنات والسجون هي التي شكلت بؤرا للعدوى. وفي كل مرة، كانت هذه المركز يموت بها أكثر مـن 30 بالمائة من أعداد المصابين، ولكن خارج هذه المراكز فإن المعطيات والأرقام تصبح نادرة وغيـر دقيقة. ومع ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن الهجمات الأولى للأوبئة كانت في الغالب مهلكة ولا سيما فـي الجزائر العاصمة، والبليدة وفي جزء كبير من إقليم وهران وخاصة معسكر حيث كانـت الخسائـــر تقدر ب 1475 ضحية من عدد إجمالي قدر ب 10000 ساكن. وكانت الخسائر نفسها في إقليـــم قسنطينة، حيث تم إحصاء 14 ألف ضحية من مجموع 50 ألف نسمة، أي بمعدل 28 بالمائة(1).

وكانت حصـيلة وباء الكولـــيرا ثقيلة جدا، وهي تخص قرى ومناطق عديدة. فقد امتد إلى مناطق الونشريس والظهرة. والملاحظ أن الوباء كان يتبع حركات الجند، ولم ينحصر في منطقة محددة، بل امتد إلى جهات الشرق، وكانت الخسائر كبيرة في سكيكـدة وسطـيف وقسنطينـة، ولاسيما في بوسعـــادة والزيبان ابتداء من الخمسينيات من القرن 19م(2).

وظهر الوباء من جديد في سنتي 1855 و1859، حيث كانت خسائره متفاوتة. إلا أن وبـاء عام1866الذي انتشر في غربي شاطئ الجزائر العاصمة كان خطيرا، وفتك بمئات السكان كما أن زلزال عـــام 1867 في المتيجة والبليدة زاد من خطورة الوضع، وتسبب في تناقص سكان هذه المنطقة(3).

ولم يقتصر الأمر على منطقة الجزائر بل فتك الوبـاء بسكان سـهول قسنطينة وضـواحيها خلال شتاء 1865-1866وانتشر في السنة التالية إلى جبال القبائل من جراء تنقل الأشخاص، وكانت الخسائر ثقيلة، فمثـــلا في بني عباس التي ضمت 12 قرية، قدر معدل الوفيات فيها بحوالي 37 بالمائة. وكان الوباء قد أقـــلق سكان بسكرة الذين فروا من مدينتهم خوفا من الإصابة(4).

وفي غياب الحصيلة الرسمية للوفيات، فإن التقارير تشير ابتداء من سنة 1867 إلى أن الإصـــابات بوبـاء الكوليرا كانت مرتفعة، حيث سجلت مناطق الشرق أعلى نسبة من الوفيات في وقت كان مـــن الصعب حسب الدكتور "فيتال" الانتقال إلى الأرياف وأماكن العدوى، والتمييز بين وفيات الأوبئـــة ووفيات سوء التغذية(5).

ومهما يكن من أمر، فإن المجاعة فتحت الطريق أمام ظهور الأمراض المختلفة التي تركت أثـــارا خطيرة في حياة السكان الجزائريين، وفي حين كانت الأوبئة خفيفة على الأوروبيين لتوافر وسائل الوقاية لديهم، والإمكانات المادية للحد من هذه الآفات(6).

وهكذا، فإن الأوبئة التي أصابت البلاد خلال هذه الفترة ألحقت أضرارا كبيرة بالسكان الجزائريين إلا أنه من العسير ضبط الحصيلة النهائية للوفيات لندرة الإحصاءات واختلافها. وبالرغم من الصعوبات في تقدير عدد الضحايا، فإن "صاري" أعطى حصيلة شاملة للوفيات لعام 1867 بالنسبة لوباء الكوليرا والتيفوس قدرت بحوالي 200 ألف ضحية(7).

وإذا أردنا أن نعدد المرات التي ظهرت فيها الأوبئة، ولاسيما وباء الكوليرا في الفترة التي ندرسها وجدنا أنها تزيد عن أربع موجات، فضلا عن الموجات السابقة، غير أن أخطر وباء هو الـذي أصاب الجزائر سنة 1866، وكانت آثاره سلبية مما عجل ظهور الكارثة الديمغرافيـة لـــــسنتي 1867و 1868. وقد تساءل الملاحظون المعاصرون عن مصير السكان الأصليين.

ممـا لا شك فيـه أن الإحصـاءات مهمـة لتحديد الحصيلة العامة، غير أنـه لا يمكننـا أن نغفل عـــــن المصـادر المعاصرة التي لها أهميتها في إظهار الظروف الصحية والمعيشية لسكان الجزائر. فهـــذهشهادة مثيرة لأحد الملاحظين المعاصرين الذي عبر عن الواقع عندما قال :"انظروا وأشفقوا عـــلى حال هؤلاء الضحايا التعساء(...) أنظروا إلى هذه الوجوه التي تغتيها آلام الجوع الرهيبة، انظروا إلى الأجساد التي يترسم فيها شكل الهيكل العظمي البشري بشكل مخيف، وقدروا عذاب كل واحد من هؤلاء الجائعين الذين تمزقت أحشاؤهم أثناء احتضارهم الطويل. ما أرعب مشاهد وما أشنعها وابسطوا هذهالصورة على قبائل برمتها، وأكثروا من هذه المشاهدة حتى يظهر لكم وتحت أعينكم مائة ألف جائـــع وبذلك ستستدركون ما لهذه السنة(1868) من آثار مدمرة التي ستسجل في تاريخ تعميرنا"(8).

كتب العنتري، وهو يصف ما لحق من مصائب سكان قسنطينة، فيقول:"ولا يشك أحد في أنها مجاعة شديدة أشرف الناس على الهلاك الأليم والبلاء العظيم بحيث لم يسمع في الزمان السابق بمثلها قـــط (...) فإن الحل الكثير من أولئك المصابين صاروا يقتاتون مالا يباح اقتياته، فتراهم يزدحمـــون على الوصول إلى هر ودم ميتة وغير ذلك من الأمور المحرمة شرعا...". (9)

وينبغي أن نستند إلى شهادات أخرى، ولاسيما الشهادات التي عاش أصحابها الفترة وتركوا لنا انطباعاتهم حول المأساة التي عاشتها المجموعات السكانية عبر السهول والجبال والقرى والمناطق الحضرية.

ويصف أحد رجال الدين المسيحيين سوء الأحوال الصحية والاجتماعية خلال هذه الفترة، حيث يقول:"إن تعداد وصف حالة البؤس أمر مروع جدا، فهناك الجثث التي توجد يوميا في الطرق، وبين أشجار الغابات وفي الشوارع، تلك الجثث الهزيلة والنحيلة لهي دليل قاطع على الوضع الذي أرغـم عربنا عليه"(10).

ونستند إلى شاهد آخر، حيث وصف هذا الأخير الكارثة في ناحية قسنطينة، ويقوله:" إن انتشار الجثث في الطرق وقرب الأماكن الحضرية، اضطر الشرطة إلى التخلص من تلك الجثث الهزيلة التي تجدها في كل مكان، وحتى في الأماكن العمومية. ففي قسنطينة سجلنا في يوم واحد 63 جنازة"(11).

وعلى ضوء هذه النتائج والملاحظات، فكيف يمكن تقويم الوضع الديموغرافي والاجتماعي خـلال هذه الفترة.

وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمدنا على وجهة نظر "صاري" الذي يعد واحدا من الذي اتســـمت دراستهم الاجتماعية والسكانية بالوفرة العددية، وصرامة المنهج وعمق التحليل.

بين هذا الكاتب التباعد الكبير الذي كان بين النتائج الرسمية وبين الملاحظات القائمة على مستوى أغلب الأقاليم الإدارية، لكن هذا الفارق حسب رأيه يتضاعف تبعا مع مواصلة البحث وتعمق التحـليل ففي نهاية السداسي الأول من عام 1868 نشرت السلطات الفرنسية العليا حصيلة أولى بعد أن التزمـت الصمت الطويل حتى وبعد أن أنكرت عمليا الجوع في مناطق عديدة. فقد أعلن رسميا عن موت 217 ألف ضحية بسبب وباء الكوليرا في صيف 1867(12).

بيد أنه ان لابد من انتظار عقدين للعثور على حصيلة أخرى إثر انطلاق حملة واسعة للتضامن مـع سكان إقليم قسنطينة، إذ ارتفعت الحصيلة إلى 500 ألف ضحية(13). أما "راي غولدزيغر" التي اهتمتبالموضوع، فقد قدرت من جهتها عدد الخسائر البشرية في مختلف التجمعات السكـــانية ما بين 200و500 ألف ضحية معتمدة على تصريحين، وأولهما للحاكم العسكري لعمالة وهران في 15 أكتوبـــر 1868 الذي قدر الإنخفاض البشري بها بقرب 1/5، وثانيهما على تصريح مدير الشركة السويسرية في عام 1868، الذي قدر الخسائر بنحو 1/3 أو 1/5 من مجموع السكان المحليين الذين قدر عددهم في سنة 1866 بنحو 2.652.072 نسمة. وأمام هذه النتائج تساءلت الكاتبة وترددت في أن تلتزم برقم شامل ولـمتعطف في النهاية سوى أرقام تقريبية تتراوح بين 500 ألف و800 ضحية (14). أما بالنسبة "لأجـــرون" فالعدد الحقيقي غير معروف(15).

ومن جهتنا، فإننا أعرنا اهتماما خاصا بالأرقام التي قدمها لنا "صـاري" فيما يخص تصريحات الوفيات المسجلة بالحالة المدنية التي لها أهميتها في تقدير الحصيلة النهائية، وهكذا تبين التقديرات التي استخرجت من الأقاليم الإدارية الثلاثة أن المجموع يقترب من مليون ضحية (16)، أي بنسبة كبيرة بالمقارنـة مع الأرقام الرسمية لتعداد السكان الشامل الذي أشرنا إليه أعـــلاه.

ويظهر من خلال الحصيلة العامة (17) التي سجلها "صـاري" أن الغرب الجزائري تأثر أكثر من غيره نتيجة تمركز القوات العسكرية فيه، وللإبـــــادة الجماعية التي تعرض لها سكان المنطقة بفعل مقاومتهم للاحتلال. كما أن مناطق عديدة أصيبت بالأوبئة ولاً سيما بوباء الكوليرا، في شاطئ الجزائر الغربي، وادي الشلف، وقسم كبير من إقليم وهران والسهوب والجنوب. وهي المناطق التي اتسمت بالتأكيد بكثرة الوفيات، فضلا عن آثار تضافر عوامل اخرى محليـة وإقليمية مع آثار المقاومة الشعبية، لتزيد من حالات البؤس وتناقص السكان. ولم يكن بإمكان في مثل هذه الظروف أن تتحسن نسبة المواليد، كما أن الإخلال بتوازن شرائح الأعمار سيزداد بالضـــرورة فـــي التركيبة السكانية أكثر فأكثر(18).

وهكذا دفع الجزائريون ضريبة ثقيلة في نهاية حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وكدا ارتفاع الوفيات أن يعرض مستقبل شعب بكامله للخطر. ولنا أن نتساءل الآن، عن العوامل الأخرى المؤثرة على حيـــاة السكان لأن الحالة المعيشية لسكان الجزائـــر خلال هذه الفترة تأثرت هي الأخرى بصفة خاصة بالسياسة

العقارية الاستعمارية التي طبقها "نابليون الثالث" في الجزائر والتي أثرت في سكان الأرياف الذين كانوا يمثلون أغلبية سكان الجزائر.

تعزى المأساة التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة لحكم الإمبراطورية الثانية إلى الكـــوارث والآفات الطبيعية كالجفاف وغزو الجراد والأوبئة. وفي نظر "جوليان" كان الأمر يتعلق بأزمة ناتـــجة أساسا عن الكوارث وعن إدماج الجزائر في الشبكات التجارية الدولية وعن التغيرات البنيوية التي أدخلت إلى المنظومة الاستعمارية بالجزائر(19). وبالفعل فإن هذه الظواهر، قد أثرت دوما في تاريخ المنطقـة.

وأن نعطي أهمية للعوامل التي كان لها تأثيرها في الواقع المعيشي للسكان الجزائريين.

إن دراسة هذه المسألة تحتم علينا توضيح كل المعطيات المتعلقة بالظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية. وينبغي علينا أن نأخذ ظاهرة الجفاف ونلاحظها ابتداء من عام 1866 مع ما يتبعها فعليا من غزو الجراد فحسب، بل يجب أيضا أن نوسع البحث إلى الميادين الأخرى التي لها علاقة بالحياة الاقتصادية والسياسية قبل وأثناء المأساة.

فبالرجوع إلى المعطيات الاقتصادية، نستنتج الأمور التالية:

1- مضاعفة الصادرات الزراعية، وبخاصة المنتجات الاستهلاكية للسكان.

2- اضطرار السكان لبيع احتياطات مطاميرهم، بينما كان هذه المطامير حسب التقاليد مدخرة قصد تأمين حاجات سكان الأرياف في الأوقات الصعبة.

وعندما تعرض السكان بشكل خطير إلى مفعول الجفاف، كان المخزون الاحتياطي غير موجود وكانت المجاعة قد تفشت منذ عام 1865 لتستمر ثلاث سنوات، وعمت جميع أنحاء البلاد. وحسب المصادر فإن عام 1867 يعد من أصعب السنوات نظرا لآثار المجاعة التي أفقرت الأرياف، وأنقصت من عدد السكان، حتى أن مياه الشرب والسقي قلت، وأصبح السكان يؤرخون بها ويقولون حدث ذلك "عام الشر"(20).

وزاد من دوام القحط أن باع السكان كل شيء حتى أمتعتهم وخيمهم من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية لدرجة أثارت دهشة الدكتور "فيتال" الذي كتب في رسالته إلى "أوربان" في 25 جوان 1867 مايلي:"إن الوضع جد خطر ومأساوي ونتج عنه تصاعد المجاعة وموت الفلاحين بسبب الجوع وذلك لارتفاع أسعار الحبوب التي بلغت أقصى حدودها، حيث بلغ سعر القمح أكثر من مائة فرنك للقنطار وسعر الشعير بلغ خمسة وأربعين فرنكا للقنطار،في حين كان يباع القمح في الأوقات العادية ب 29.40 للقنطار، والشعير ب 17.40 للقنطار"(21).

وعليه، فإن المناطق التي شهدت المأساة، كانت تتوافر فيها الأراضي الخصبة والجيدة ولاسيما في السهول الساحلية والداخلية وهي المناطق التي عرفت العمليات العسكرية التي كانت مصحوبة دوما بمصادرات قاسية لأن الجيش الاستعماري لا يمكنه أن يقوم بالعمليات إلا بفضل مصادرة الأراضي وغلال السكان. وينبغي هنا أن نركز على ترابط العوامل المؤثرة في أحوال السكان ولاسيما العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية وبالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي كانت آثارها مرهونة مباشرة بمعطيات الحالة الاقتصادية والصحية للسكان التي كانت سيئة للغاية خلال هذه الفترة.

كان استيلاء على أراضي الفلاحين خلال فترة حكم الإمبراطورية الثانية له تأثيرات متعددة في الاقتصاد المعيشي لسكان الأرياف، لاسيما بعد صدور قانون السنانوس كونسلت العقاري لعام 1863 الذي جاء ليفكك القبائل ويسهل إدخال الملكية الفردية ومن ثم تسهيل تداول الأرض. إن المضمون الليبرالي لهذا القانون العقاري لم يتحمله السكان وكانت نتائجه خطيرة على المجتمع المحلي.

إن هذا التطور الاقتصادي لا يمكن أن يستمر إلا على حساب سكان الريف. وهو يستهدف مباشرة توازنها الاقتصادي بفعل الاستنزاف المكثف لمنتجات الزراعية، وفضلا عن عوامل أخرى ترمي إلى الإسراع بمبيعات الأراضي التي برزت وازدادت بشدة أكثر من السابق. ويتعلق الأمر خاصة بتسديد الضرائب المسماة بالضرائب العربية. وحسب فارني، فإن قيمة الضرائب التي دفعها السكان سنة 1862 ستزداد تدريجيا إلى غاية سنة 1870(22).

وقد أشرنا سابقا إلى ظهور مجاعة عام 1867 التي أصابت المجتمع الريفي في الصميم، حيث بقي التطور الاقتصادي متميزا بالنقص في الإنتاج، وكذلك بالنسبة للمواشي التي كانت قد أبيدت بدورها حيث إن التغيرات في إنتاج التي شوهدت على مدى فترات طويلة لم تعكس إلا جزئيا الظروف الصعبة للمعيشة، كذلك تبقى المعدلات والنسب التي تم حسابها مجرد في الغالب لأنها تخفي كثيرا الفوارق غير المتساوية بين المجموعات السكانية الريفية، غير أن التغيرات معبرة في حد ذاتها.

إن المعطيات الإحصائية توضح التطور الخطير الذي واجه الأسر الجزائرية، حيث لم يكن بمقدور هذه الأسر إعادة تشكيل المخازن الأمنية، ولا حتى توفير بعض الاحتياطات للبذر، أو بعض الكميات لاجتياز فصل الشتاء الطويل والقاسي في آن واحد.

وقبل الفترة المحددة (1867-1870)، شوهدت انخفاض إنتاج الحبوب سنة 1866، التي شهدت الجفاف الذي استمر فترة طويلة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الحبوب خلال الفترة ما بين 1866-1870. فقد إرتفع صاع القمح عام 1864 من 13.30 ف إلى 17.15 ف خلال السنتين المتتاليتين : 1865 و1866، وايضا بالنسبة للشعير الذي ارتفع من 21 ف إلى 22 ف ثم 44 و45 فرنك(23).

ومن خلال هذه الإحصاءات يمكن ملاحظة التطورات الاقتصادية والمالية التي أفقرت الأسر الجزائرية وتسببت في هلاك الأفراد. فمثلا في نواحي تنسة وعين البيضة وباتنة عانت الأسر من المحصول السيئ حيث بلغ سنة 1866 إنتاج القمح الصلب 2.230.673 قنطارا، بينما سبقته أدنى غلة بكمية 3.041.226 (أي بنسبة 27 بالمائة). وأيضا بالنسبة للشعير التي كانت خسائره قليلة نسبيا، فقد وصل الإنتاج إلى 2.494.696 قنطارا، بدلا من 2.753.881 قنطارا سنة 1865(أي بنسبة 10 بالمائة) (24).

ولم يكن الوضع مختلفا بالنسبة للماشية التي تقلص عددها بنسبة تتراوح ما بين 43 بالمائة و50 بالمائة خلال الفترة ما بين 1867 و1870(25)، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد المواشي لدى الأوروبيين في الفترة نفسها (26). فقد أشارت جريدة

"المونيـــطار" إلى أن الخسائر كانت مرتفعة خلال عامي 1867 و1868، بسبب الشتاء القارص الذي كان متبوعا بالجفاف، فكانت الخسائر بالنسبة للبقر 33 بالمائة والغنم 49 بالمائة والماعز 37 بالمائة والجمل 33 بالمائة(27).

وعلى الرغم من الوضع الصعب لتربية الماشية عام 1867، فإن تصدير المواشي ظل مستمرا، وأثـــر ذلك بشكل كبير في الثروة الحيوانية. وبالإضافة إلى الظروف الطبيعية التي أثرت على نمو القطيع فقـــد كانت هناك عوامل أخرى زادت من تأزم الوضع حيث أدت مصادرة أراضي الرعي إلى تقلص تربيـــة المواشي حتى أن السكان اضطروا إلى التخلي عن هذا الشكل التقليدي من أشكال نشاطهم (28) وفـــي الوقت نفسه توقفت هجرات القطعان الموسمية من الجنوب إلى سهول الشمال، مما أدى إلى الحد مـــن النشاط التجاري الكثيف الذي يترافق عادة مع هذه التحركات(29).

إن هذا التطور لم يكن في صالح الجزائريين الذين تردت أوضاعهم المعيشية، ولم يكن باستطاعتهـــم المحافظة على بعض القواعد التي تسمح بالإبقاء على العديد من التوازنات سواء على الصعيد الطبيعي أو علـــى الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي.

ويمكن الإشارة كذلك في هذا الجانب إلى تقلص مساحة الأراضي الفلاحية الأهلية من 2.132.780هك سنة 1865 إلى 1.565.209 هك سنة 1866 أي بفارق 567.571 هك وهكذا(30) ، وفي أثناء هـذه الأزمة القاسية نلاحظ تدهور القوى الإنتاجية للعالم الفلاحي المحلي الذي عاش أفراده في البؤس الذي استمر إلى غاية العقد الأخير من القرن 19م.

كل ذلك أجبر حينئذ العديد من أفراد الأسر الجزائرية على الإقتتات بالنباتات الطبيعية، كما تدل على ذلك شهادات الكتاب.

إن الكثير من العائلات لم تجد ما تأكله إلا جذور الأرض، وأنواع من الكم الأبيض وكوز الصنوبـر والخراشيف البرية والخباز، وهذا ما يسجله الحاكم العام المارشال "مكماهون" ابتدءا من سنـة 1867 حين نبه إلى خطورة الوضع الغذائي للسكان. وقد ذكر أن بعض الجزائريين ارتكبوا جرائم التقتيـــل والسرقات حتى يلقى عليهم القبض فيضمنوا لقمة العيش اليومي داخل السجون والمعتقلات(31).

ويبدو أن الكثير منهم أكلوا بالإضافة إلى الحشائش وأوراق الأشجار، الحيات والكلاب(32)، بـل إن البعض منهم نبشوا الأرض وأكلوا الحيوانات الميتة كما "سجلت حالات أكل لحوم البشر"(33).

ويصف لنا "صالح العنتري" الذي كان معاصرا للأحداث حالة سكان قسنطينة وضواحيها في أواخر فترة حكم الإمبراطورية الثانية، حيث يقول:" ...وهاته المجاعة التي حلت بنا في السنة المذكورة ومـــا بعدها قد أتت بأنواع مترادفة حاوية لجميع الشرور وعمت سائر المأكولات والمشـــروبات بغلاء زائد في أسعارها كلها فكانت سببا في إتلاف مال الإنسان عليه حتى صيرته الفقر الفادح من أجلها، وعجزته عن تحصيل قوت نفسه..." (34).

ولاحظ الكاتب نفسه هؤلاء البؤساء الذي سماهم "بالسبي" وهم يقدمون على ارتكاب السرقات، حيـث يقول:" وتكاثر تعرضهم للناس في الأزقة والشوارع بالطلب والنهب، وهم إذ ذاك على حالة رثة، صـار المكلفون بخدمة البوليسية يطوفون عليهم حينئذ وهم يجمعون وبعد جمعهم يتقدم المســاكين ويردهم إلى أماكنهم التي أتوا منها. واستمر ذلك العمل أياما عديدة إلى أن صاروا يفرون من جانب البوليس..." (35).

وعلى اثر ذلك، اضطرت السلطات الاستعمارية إلى القبض عليهم في السجون. وحسب رأي"جوليان" فإن هذا الوضع يسمح لعم بضمان لقمة العيش داخل السجون وحينما كثر ازدحام هؤلاء البؤساء فـــي الطرقات والساحات العامة، بحثا عن لقمة العيش في المزابل وأكوام القمامة، تصايح المستوطنون وطلبوا من السلطات بطردهم بدعوى أنهم كانوا يهددون الأمن والصحة العامة(36).

ففي خلال الفترة ما بين 1867 و1870 أحصت "راي غولدزيغر" 43647 سجينا، بينما مثلت سنـــة 1867 لوحدها 11888 سجينا، فهذه الأرقام لا تخص بطبيعة الحال السجون في المناطق العسكرية(37).

ونلاحظ أن الإدارة الاستعمارية لم تبد أي اهتمام لهذه الظاهرة إلا عندما بدأ الخطر يهدد مواطنيـــها ومن هنا أدعى الفرنسيون الشفقة بالجزائريين، ورصدت الحكومة ملفا ماليا يقل عن مليوني فرنك ونصف مليون لإغاثة المنكوبين (38). ويذكر "توشي" بالنسبة لقسنطينة، أن المساعدات لم تكن كافية، وغيـــر مجدية للسكان الذين كانوا في وضع صعب جدا(39).

وكان من بين المتخوفين الحاكم العام"مكماهون" الذي أمر بأخذ الاحتياطات اللازمة إزاء هذه الهجـرة الداخلية، فيقول:" إنني طلبـــت من السلطات المدنية أن تقدم المساعدات لهم، ولكن الأوروبيين خافوا أن تصيبهم الأمراض ولذلك أعطيت الأوامر لضبـــاط الجيش الاستعماري لإنشاء محتشدات لهم في ملبانة والأصنام وغيلزان، حشد فيها حوالي 540ألـــــف شخص" (40) وفي الحقيقة كما يقول "مارسي" إن هذه الأماكن كانت عبارة عن محتشدات عسكرية جمع فيها السكان لا من أجل إسعافهم وتقديم العون لهم وإنما لتوفير الأمن للمستوطنين(41).

ونخلص من دراستنا هده إلى القول بأن الحالة الصحية والمعيشية للسكان كانت متردية، فالبلاد كانـت عرضة لأمراض مختلفة خلال هذه الفترة، ولم تعط السلطات الاستعمارية أي اهتمام في توفير الرعايـــة والخدمات الصحية للسكان الجزائريين في وقت كان اهتمامها منصبا في توفير الحماية والوقاية الصحيـــة للمستوطنين الأوروبيين. كما أن السكان لم يكن بمقدورهم الصمود أمام هذه الآفات والكوارث الطبيعيـــة نظرا لسوء أوضاعهم الاقتصادية التي كانوا يعيشون فيها في ظل الاستعمار الذي أرغمهم على تـــرك أراضيهم الجيدة والتمركز في قطع أرضية هامشية معظمها لا يصلح للزراعة. ولهذا كان قيام الحـــرب ومصادرة وسائل العيش وانتشار المجاعة وتفشي الأوبئة والأمراض من الأسباب المهمة التي أدت إلـــى إضعاف السكان الجزائريين وانخفاض عددهم بنسبة مرعبة ولاسيما ما بين 1867-1868.

الإحالات:

1-SARI(D) :Le désastre démographique,Alger,SNED,1982,PP137-138.

2-VINCENT(M.A) ; Le choléra d après Les neufs épidémies qui règnent a Alger de 1830 a 1865, Paris,1867,PP54-55.

3-BURZET(A) : Histoire des désastres de L Algérie (1866-1868) ,Alger , G. Algérienne,PP42-43.

4-Noushi(A) : Enquête sure le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu en 1919,Paris,PUF,1961,P341 et 347.

5-Ibid, P347.

-أحصى نوشي (ص347) 3164 ضحية في مناطق عنابة وسطيف وباتنة وقسنطينة.

6- بوعزيز (يحيى): المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19م ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكاتب، 1986، ص ص، 163-164.

7- SARI(D) :op,cit, P141.

8- L illustration, 1868 T51, P412.

9- العنتري(صالح): مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الجزائر، ش ون ت، 1974، ص ص

.55-54

10- L illustration, 1868 T51, P418.

11- citè par NOUSHI (A) :op,cit P354(note).

12- SARI(D) :op cit,PP15 a 132.

13- TEF (Tableau de la situation des établissements Français dans L Algèrie)

1867-1870-PP62-63.

14- REY- GOLDZEIGUER (A) : Le Royaume Arabe, Alger,sned,1977,P459

15- ذكر اجرون 3000ضحية، اعتمادا على الصحافة المحلية لعام 1868. وهذا الرقم ارتفع بعد ذلك إلى 500 ألف ضحية، انظر:

AGERON (ch.R) : les Algériens musulmans et la France(1871-1919) T1,Paris,PUF,1968,P43.

16- SARI(D) : op cit,P130.

17- الحصيلة الشاملة للضحايا حسب ما أورده صاري صفحة (130) وهي كالآتي:

إقليم الوسط	200.000	(26,9بالمائة)
إقليم الشرق	220.000	(20 بالمائة)
إقليم الغرب	400.000	(50 بالمائة)
المجموع	820.000	(32,3 بالمائة)

18- IBID, PP221-256.

19- JULIEN(ch.A) :Histoire de L Algèrie contemporaine, Paris.PUF 1964,P439.

20- RINN(L) : Histoire de L insurrection de 1871, en algèrie, Alger, A.jourdan,1891,PP50-51.

21- citè par NOUSHI,op cit,P344.

22- WARNIER(A.H) :L Algèrie devant L empereur, Paris, CHALLAMEL,1865,P10.

23-NOUSHI(A) :op cit, P325.

24- Ibid, PP339,345.

25-Rey-Goldzeiguer :op cit,P475.

26- T.E.F,1867-1870.PP296-297.

27-Le Moniteur de L Algérie du 7/6/1868.

28-ISNARD(H) : La réorganisation de la propriété rurale dans la Mitidja,Alger, impr joyeux,1949,P112.

29-IBID.

30- T.E.F,1867,1870,P207.

31- بوعزيز (يحيى)، المرجع السابق،ص 166.

32- المرجع نفسه، ص165.

33-Julien(ch.A) : op cit,P439.

34- العنتري(صالح)، المصدر السابق، ص ص 55 و56.

35- المصدر نفسه، ص ص 60-61.

36- Julien (ch.A),op cit, P439.

37- Rey-Goldzeiguer :op cit,P447.

38- Julien (ch.A),op cit, P439.

39- NOUSHI(A) :op cit, P357.

40-MAC-MAHON : Mèmoire de Marèchal Mac-Mahon,duc de Magenta, Paris, 1932,PP328-329.

41- MERCIER : L ALGERIE en 1880,Paris, challamel,1880,P56.